دار الأكاديمية
ACADEMY HOUSE

هل يمكننا حماية الفئات المستضعفة في مجتمعاتنا؟

نص محاضرة للأستاذ الدكتور

مصعب قاسم عزاوي

تنضيد فريق دار الأكاديمية للطباعة والنشر والتوزيع

لندن – المملكة المتحدة

2026

ACADEMY HOUSE PUBLICATIONS

LONDON, UNITED KINGDOM

https://www.academy.house/

First published in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland by Academy House, 2026.

Digital material and resources associated with this volume are available at https://www.academy.house/

British Library Cataloguing in Publication Data
A catalogue record of this book is available from the British Library

Library of Congress Cataloging-in-Publication Data
A catalog record for this book is available from the Library of Congress

Cover design by Academy House Team, London, United Kingdom

Transcribed and Edited by Academy House Team, London, United Kingdom

Typeset in LibreOffice by Academy House Team, London, United Kingdom

منشورات دار الأكاديمية

لندن، المملكة المتحدة

ACADEMY HOUSE

https://www.academy.house/

تم النشر لأول مرة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بواسطة دار الأكاديمية، عام 2026.

المواد الرقمية والموارد المرتبطة بهذا المنشور متوفرة على الرابط التالي: https://www.academy.house

تصنيف المكتبة البريطانية في بيانات النشر

يتوفر سجل فهرسة لهذا الكتاب في المكتبة البريطانية

تصنيف مكتبة الكونغرس في بيانات النشر

يتوفر سجل فهرسة لهذا الكتاب في مكتبة الكونغرس

تصميم الغلاف من قبل فريق دار الأكاديمية، لندن، المملكة المتحدة

تم النسخ والتحرير بواسطة فريق دار الأكاديمية، لندن، المملكة المتحدة

تم إعداد النصوص باستخدام برنامج LibreOffice بواسطة فريق دار الأكاديمية، لندن، المملكة المتحدة

هل يمكننا حماية الفئات المستضعفة في مجتمعاتنا؟

لقد طُلب مني من قِبَل منظمي هذا الاجتماع أن أتحدث عن إجابة محتملة أو إجابات محتملة لسؤال معاصر مهم وملح يمكن صياغته على النحو التالي: هل يمكننا حماية الفئات المستضعفة في مجتمعاتنا؟

للإجابة على هذا السؤال الضروري، سنحاول معًا التفكير في بعض الإجابات المحتملة على أربعة أسئلة فرعية:

ما هو العيب الأساسي في الديمقراطية التمثيلية؟ كيف تحولت و تحورت الديمقراطية التشاركية الأثينية عبر القرون؟

هل يمكن أن يكون الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نقطة انطلاق قابلة للتطبيق؟

ما هو ثمن التقاعس في حماية الفئات المستضعفة على حياتنا وعلى الأجيال القادمة؟

سأحاول تقديم بعض المعلومات الأساسية والحجج التي يمكننا توسعتها و إغناؤها بشكل جماعي خلال مناقشاتنا.

علاوة على ذلك، سأوفر لمنظمي الاجتماع نسخًا مطبوعة من عدة مراجع تتعلق بالمعلومات التي سأناقشها. وأشجعكم على طلب نسخ من هذه المواد المرجعية واستخدامها لتوسيع وتعميق فهمكم لموضوع مناقشتنا اليوم، بهدف تمهيد الطريق لتطوير أفكاركم المستقلة التي قد تقدم إجابة أفضل لموضوع نقاشنا.

ما هو العيب الجوهري في الديمقراطية التمثيلية؟

إن كيفية حماية الديمقراطية للفئات الأكثر ضعفًا في المجتمع تمثل تحديًا مستمرًا تواجهه الديمقراطيات الحديثة التي تبنت مبدأ الديمقراطية التمثيلية. ففي هذا النظام، لا يشارك المواطنون بشكل مباشر في العملية الديمقراطية، بل يقومون بانتخاب ممثلين عنهم لحماية مصالحهم. ومنذ نشأتها في القرن السابع عشر في إنجلترا مع صدور وثيقة الحقوق الأساسية في العام 1689، كشفت هذه الصيغة من الديمقراطية التمثيلية عن العديد من أوجه القصور. ومن أبرز نقاط الضعف في هذا النظام هو إمكانية هيمنة الأغلبية وسيطرتها على نتائج العملية الديمقراطية دون مراعاة احتياجات ومصالح القطاعات الأكثر ضعفًا في المجتمع أو الأقليات، سواء كانت عرقية أو دينية أو غير ذلك. ومن المهم أن نتذكر أن أدولف هتلر وصل إلى السلطة في ألمانيا عبر انتخابات ديمقراطية وليس من خلال انقلاب

عسكري. ومثال آخر بارز هو الانتخابات التي جرت في المملكة المتحدة في العام 2024، حيث تمكن الحزب الحاكم من تشكيل حكومة والحصول على أغلبية مطلقة في مجلس العموم بدعم 33% فقط من الناخبين. وضع مشابه حدث في الولايات المتحدة مع انتخاب دونالد ترامب رئيسًا في العام 2016، على الرغم من أنه لم يفز بالأغلبية الشعبية.

ومن الجوانب المهمة في الديمقراطية التمثيلية الحديثة ونظمها الانتخابية أن القطاعات الأضعف والمهمشة في المجتمع غالبًا ما تكون الأقل مشاركة في العملية الانتخابية، مما يؤدي إلى ضعف تمثيلها حتى في ظل نظام انتخابي مثالي. إن معالجة كيفية حماية هذه القطاعات الضعيفة والمهمشة، بما في ذلك جميع الأقليات، أمر بالغ الأهمية لبناء ديمقراطية حقيقية وذات مغزى.

كيف تغيّرت الديمقراطية التشاركية الأثينية عبر آلاف السنين؟

إن المفهوم الأساسي للديمقراطية، كما تأسس في أثينا، كان يقوم على الديمقراطية التشاركية المباشرة، حيث كان الجميع ملزمين بالمشاركة في العملية الديمقراطية. وكانت المناصب العامة تُمنح للأفراد من خلال عملية اختيار عشوائية تُعرف باسم "القرعة"، مما يضمن مساهمة الجميع في العملية الديمقراطية. وكانت المناصب العامة تُخصص بشكل رئيسي لاقتراح التشريعات، التي كانت تُناقش وتُجادل علنًا في الساحات العامة لأثينا قبل أن يتم الموافقة عليها أو رفضها مباشرة من قبل عامة الأثينيين أنفسهم.

ومع نمو المجتمعات في الحجم، أصبح هذا الشكل المبتكر من الحكم الجماعي الأثيني، رغم نقاط ضعفه مثل استبعاد النساء والعبيد، صعبًا على التطبيق في مجتمعاتنا الحديثة

الأكبر حجمًا والأكثر تعقيدًا. هناك من يدعو إلى تحسين الأنظمة الانتخابية من خلال اعتماد مبدأ التمثيل النسبي، الذي قد يعالج جزئيًا المشكلة ولكنه لا يحل المشكلة الأساسية المتمثلة في نقص التمثيل للقطاعات الأضعف والأكثر تهميشًا في أي عملية انتخابية. ومن الحلول المحتملة الأخرى تكريس الحقوق الأساسية للقطاعات الأكثر ضعفًا في دساتير دولنا الحديثة. ومع ذلك، فإن لهذا النهج نقاط ضعف جوهرية، حيث يمكن التلاعب بالدساتير أو تفسيرها من قبل القطاعات المهيمنة في المجتمع، و هي التي من خلال ثروتها ونفوذها تستطيع التأثير على النظام الانتخابي ودفع ممثليها إلى الواجهة، مما يسمح لها في نهاية المطاف بإعادة صياغة الدستور أو تعليقه أو حتى تجاهله. وهناك العديد من الأمثلة التي توضح المصير المأساوي للدساتير في مختلف أنحاء العالم، أقلها التاريخ المظلم لما جرى إبان الحرب العالمية الثانية في دول كانت تزعم بأنها تمثل صفوة

التمدن الإنساني كما كان الحال في ألمانيا الهتلرية، و اليابان الامبراطورية الاستعمارية.

هل يمكن أن يكون الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نقطة انطلاق قابلة للتطبيق؟

قد تكون نقطة الانطلاق الأولية الواقعية والقابلة للتطبيق في عصرنا الحديث متمثلة في تبني المبادئ الإنسانية العالمية الأساسية، كما أرستها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، في دساتير وقوانين كل دولة قومية بهدف حماية النساء، الأطفال، الفقراء، ذوي الإعاقة، العاطلين عن العمل، الأفراد المهمشين، والأقليات داخل المجتمع. ويُعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مبدأً توجيهياً مثالياً لتحقيق هذا الهدف. لقد تم صياغة هذه القوانين والمبادئ الإنسانية الدولية من قبل خبراء تقنيين محترفين يتمتعون بدرجة نسبية من الحياد بفضل خلفياتهم كمتخصصين في مجالاتهم. وعلى الرغم من

أنهم يقومون بصياغة هذه القوانين، إلا أن عملية تحويلها إلى معاهدات دولية غالباً ما تواجه تحديات بسبب تعقيدات العلاقات داخل الأمم المتحدة، لا سيما بين الدول التي تسعى إلى تعزيز نفوذها وحماية مصالحها. ومع ذلك، فإن أي مسودة تتطور لتصبح إعلاناً إنسانياً دولياً أو معاهدة أو قانوناً تمثل خطوة أولية هامة نحو حماية الحقوق الأساسية للفئات الأكثر ضعفاً في أي مجتمع، ويمكن تعزيزها لاحقاً من خلال البناء عليها عبر التشريعات المحلية والوطنية داخل هذا المجتمع ذاته.

من المهم الإقرار بالجهود التي بذلها العديد من الخبراء التقنيين المحترفين الذين عملوا بجد خلف الكواليس لوضع أسس التحضر على الساحة العالمية، بهدف منع نشوب صراعات مشابهة للحربين العالميتين. كان هذا السبب الأساسي وراء إنشاء الأمم المتحدة. لقد لعب هؤلاء الخبراء

دوراً محورياً في صياغة العديد من الإعلانات والمعاهدات الدولية، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية. تعكس هذه الإعلانات الدولية، التي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة، الإرادة الجماعية لأغلبية الدول في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، عندما أفضى الترابط العالمي وآثار العولمة إلى طمس الحدود التقليدية وتحويل العالم إلى مجتمع مترابط بشكل وثيق.

ما هو ثمن التقاعس عن العمل على حياتنا وأجيال المستقبل؟

إن الطموح إلى دمج المبادئ الإنسانية الدولية، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية، في القوانين المحلية والدساتير الوطنية قد يبدو طموحًا كبيرًا. ومع ذلك، نحن نواجه تحديات وجودية

عديدة، بما في ذلك الكوارث الشاملة عمقًا و سطحًا لانهيار المناخ على المستوى الكوني، وتهديدات الفناء النووي سواء كانت مقصودة أو عرضية، وصعود الشعبوية على حساب تراجع الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. وتتفاقم هذه القضايا بفعل القوى التلاعبية الخبيثة للذكاء الاصطناعي وتقنيات التزييف العميق بحيث تصبح الحدود بين الحقيقي و المختلق و اهية و صعبة التمييز، بالإضافة إلى الاستخدام الشرير لأدوات التحليل السيبراني النفسي التي تعمل بدقة جراحية لإعادة تشكيل عقول البشر بمساعدة الخوارزميات الماكرة التي تهدف إلى تعظيم وقت و عمق التفاعل على منصات التواصل الاجتماعي. ولا ينبغي أن ننسى أن جميع هذه التقنيات والمنصات التلاعبية الواسعة والمكلفة مملوكة لطبقة أوليغارشية شديدة الثراء وذات روابط أخطبوطية عميقة بكل مفاصل حيواتنا ، والتي تدير ما تملكه لخدمة مصالحها الضيقة دون أي اعتبار لمفاعيل ممارساتها على أولئك الذين يتأثرون بها بغض النظر عن مستوى

تهشـيمها لوجـودهم و كينـونتهم العيانـية و العقلـية.

في هـذا السـياق، لا تسـتطيع المجتمعـات تحمـل رفـاهية التجارب القائمة على المحاولة والخطأ لتطوير نظام مثالي لحماية سبل عيش أضعف وأكثر الفئات هشاشة فيها. إن الوضع العالمي الحالي يكشف كيف يتم التضحية باللاجئين، والمهـاجرين غـير المـوثقين، والمـشردين، والأفراد ذوي الإعاقة، والمرضى، والعاجزين، والفقراء المدنفين في مذبح سـاحة الألعـاب السياسـية، ويتـم تجـاهلهم في العـروض المسرحية للسياسات المعرفة لا بالبرامج الانتخابية لتحسين مستوى حيوات المواطنين بل بصراع الهويات و الثقافات والميولات مع أي من يمكن تصنيفه في خانة الآخر الذي لا دية له و يجب إفناؤه بكل طريقة ممكنة سواء بشكل موارب أو إن أتيحت الفرصة جهاراً نهاراً على الطريقة الفاشية النازية. وغـالبًا ما يتم ذلك بعـد نسـب كل تفاصيل معاناة أولئك المعـذبين جميعهـم بكل ألـوانهم و مرجعياتهـم إلى أفعـالهم

الخاصة أو من خلال تجريمهم وتشويه صورتهم باعتبارهم غزاة أو طفيليات لا تستحق إلا الويل و الثبور و عظائم الأمور.

يبدو من الضروري والملح و العاجل التحرك بسرعة وبحكمة لمعالجة قضية حماية أكثر الفئات ضعفًا في مجتمعاتنا، مع السعي للحفاظ على هشيم ديمقراطياتنا المتعثرة. إن الفشل في القيام بذلك يبطل ادعاءنا بأننا بشر متحضرون. علينا أن نعمل بجد لتحويل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ونظرائه إلى ممارسات عالمية وعناوين ثابتة غير قابلة للقفز فوقها أو لي عنقها لتفاعلاتنا المجتمعية في كل جزء من منزلنا المشترك على كوكب الأرض.

ملاحظة الناشر:

هذا النص هو تنضيد فريق دار الأكاديمية لمحاضرة عمومية ألقاها الدكتور مصعب قاسم عزّاوي باللغة العربية في دار الأكاديمية في لندن و من قبلها باللغة الانجليزية أيضاً بعنوان:

CAN WE PROTECT THE WEAKEST SECTORS OF OUR SOCIETIES?

وقد قدم المحاضر لمنظمي اللقاء الفكري نسخًا مطبوعة من المراجع المتعلقة بالمعلومات المقدمة في المحاضرة؛ و استناداً إليها قام فريق دار الأكاديمية بإعداد قائمة المراجع المدرجة أدناه لإرفاقها بالنص المنشور للمحاضرة بنسختيها الإنجليزية و العربية.

ثبت المراجع:

[1]
Timothy Besley and Torsten Persson. 2021. *The Rise of Identity Politics: Policy, Political Organization, and Nationalist Dynamics*. LSE, London.
[2]

Benjamin Boudou and Marcus Carlsen Häggrot. 2022. Electoral representation revisited: Introduction. *Critical Review of International Social and Political Philosophy* 26, 5 (April 2022), 629–634. DOI:https://doi.org/10.1080/13698230.2022.2062210
[3]
Lewis J. Edinger. 1953. German Social Democracy and Hitler's "National Revolution" of 1933: A Study in Democratic Leadership. *World Politics* 5, 3 (April 1953), 330–367. DOI:https://doi.org/10.2307/2009137
[4]
Yusuf Hakan Kalayci, Jiasen Liu, and David Kempe. 2025. *Full Proportional Justified Representation*. University of Southern California, Los Angeles, CA.
[5]
Geoffrey Lock. 1989. The 1689 Bill of Rights. *Political Studies* 37, 4 (December 1989), 540–561. DOI:https://doi.org/10.1111/j.1467-9248.1989.tb00288.x
[6]
Sadaf Sarfaraz and Ubaid Ullah. 2023. The Fuhrer's Footsteps: Adolf Hitler's Rise to Power and the Establishment of Totalitarian Rule in Germany. *Qlantic Journal of Social Sciences and Humanities* 4, 1 (March 2023), 25–30. DOI:https://doi.org/10.55737/qjssh.159369444
[7]

John Sides, Michael Tesler, and Lynn Vavreck. 2017. How Trump Lost and Won. *Journal of Democracy* 28, 2 (2017), 34–44. DOI:https://doi.org/10.1353/jod.2017.0022
[8]
Louise Thompson. 2025. Modernising the House: Why the 2024 Parliament Highlights the Need to Formalise PartyGroup Rights in the House of Commons. *The Political Quarterly* 96, 4 (October 2025), 693–699. DOI:https://doi.org/10.1111/1467-923x.70008
[9]
Simon Tormey. 2014. The Contemporary Crisis of Representative Democracy. *Democratic Theory* 1, 2 (December 2014), 104–112. DOI:https://doi.org/10.3167/dt.2014.010211
[10]
George Tridimas. 2019. Democracy without political parties: the case of ancient Athens. *Journal of Institutional Economics* 15, 6 (May 2019), 983–998. DOI:https://doi.org/10.1017/s1744137419000249
[11]
United Nations. 1948. *Universal Declaration of Human Rights*. United Nations General Assembly, New York.
[12]
Janet Zandy. 2019. Universal Declaration of Human Rights. *Radical Teacher* 113, (February 2019), 56–57. DOI:https://doi.org/10.5195/rt.2019.591
[13]

1948. Universal Declaration of Human Rights | United Nations. *United Nations* (December 1948). Retrieved from https://www.un.org/en/about-us/universal-declaration-of-human-rights
[14]
1986. *United Nations Declaration on the Right to Development*. www.ohchr.org.